

خنشلة في : 2026/01/11

امتحان في مادة : المسؤولية العقدية / السنة أولى ماستر، تخصص: قانون خاص معمق

السؤال الأول : (06 ن)

أبرم (أحمد) عقد مقاوله مع (علي) لبناء عمارة ، على أن يتم التسليم خلال 12 شهراً .
تأخر المقاول في التسليم لمدة 6 أشهر، مما ألحق بصاحب المشروع خسائر مالية
احتجّ المقاول بوجود شرط في العقد يعفيه من المسؤولية عن التأخير، كما دفع بأن التأخير كان بسبب
نقص مواد البناء في السوق.

المطلوب :

- ما مدى قيام المسؤولية العقدية؟ و ماهو أثر شرط الإعفاء من المسؤولية في هذه القضية؟
- حسب رأيك ما مدى حصول أحمد على التعويض .

السؤال الثاني : (06 ن)

اتفق احمد مع دكتور متخصص لإجراء عملية جراحية لاستئصال ورم ، و لكن العملية لم تتم
بنجاح ، حيث أن أحمد أحس بالألم بعد العملية الاولى نتج عنه دخوله لغرفة العمليات مرة أخرى ، تبين
بعدها أن الورم تم استئصاله ، لكن حدثت مضاعفات اثناء العملية و ذلك بعد خطأ وقع أثناء العملية
الاولى بنسيان ضمادة قبل انتهاء العملية .

المطلوب : حدد الاشكالات القانونية التي تثيرها القضية ، و المسؤوليات التي تثيرها القضية و الحلول
التي توصلت اليها لحصول أحمد على التعويض المناسب .

السؤال الثالث : أجب ب: صحيح أو خطأ مع التعليل في الحالتين في حدود سطرين.

- يتم التعويض في المسؤولية العقدية عن الضرر المباشر غير المتوقع. (02 ن)
- تطبق نظرية الظروف الطارئة على العقود الفورية و تجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلا (02 ن)
- لا يوجد فرق بين المسؤولية العقدية و التقصيرية من حيث التضامن و التقادم . (02 ن)

بالتوفيق للجميع / د . بوشيربي مريم

الاجابة النموذجية

الاجابة عن السؤال الاول :

- تحديد شروط قيام المسؤولية وفقا للقانون و اسقاطها على القضية ، يتوصل الطالب من خلال الاسقاط الى قيام مسؤولية المقاول العقدية بتوافر كل الشروط التي يتطلبها القانون .
 - أثر شرط الإعفاء من المسؤولية في هذه القضية:
- وفقا للقانون يجوز الاتفاق على تعديل شروط المسؤولية العقدية ، لكن لا يعتد بشرط الإعفاء إذا تعلق الأمر بالغش أو الخطأ الجسيم.
- في القضية المطروحة يعتبر التأخير الطويل (6 أشهر) خطأ جسيما ، و بالتالي يمكن إبطال شرط الإعفاء. لان نقص مواد البناء في السوق يعتبر من بين المخاطر التي تواجه المقاول خلال عمله و يمكنه توقعه ، و عليه لا يمكن اعتباره نقص المواد قوة قاهرة و لا حادث مفاجيء (مع الاشارة الى شروط القوة القاهرة و الحادث المفاجيء)

- ما مدى حصول أحمد على التعويض:
- يمكن لأحمد الحصول على التعويض لان شروط المسؤولية العقدية متوفرة و لا يمكن تطبيق شرط الاعفاء من المسؤولية في القضية لان الامر متعلق بارتكاب المقاول لخطأ جسيم .

الاجابة عن السؤال الثاني :

الاشكالات التي تثيرها القضية :

- هل يتحمل الطبيب المسؤولية عن الخطأ الطبي؟
- هل يدخل الخطأ الناتج عن نسيان الضمادة في نطاق الخطأ العقدي للطبيب ، او خطأ الطاقم الطبي ، هل يمكن للمستشفى ان تتحمل المسؤولية اذا كان الطبيب تابعا لمستشفى ؟
- ما نوع المسؤولية المترتبة: مسؤولية عقدية ام تقصيرية ؟
- من يتحمل التعويض: الطبيب أم المستشفى أم كلاهما؟
- كيف يثبت أحمد هذا الخطأ ويطالب بالتعويض؟

المسؤوليات التي تثيرها القضية :

- مسؤولية الطبيب العقدية بتوافر شروطها و اركانها ، خصوصا ان الطبيب مسؤوليته هي بذل العناية اللازمة و هو ما لم يتوفر في قضية الحال
- مسؤولية تقصيرية للطاخم الطبي و على هذا الاساس مسؤولية المستشفى التبعية
- الحلول التي توصلت اليها لحصول أحمد على التعويض المناسب :
- احسن وسيلة لاحمد هي رفع دعوى المسؤولية العقدية للطبيب لتوافر شروطها و اركانها من جهة ، وفي حالة كون الطبيب ينتمي الى مستشفى من الاحسن اللجوء الى المسؤولية التقصيرية عن الغير _ المتبوع عن اعمال تابعه_ لانها اسهل في الاثبات

الجواب الثالث : أجب ب: صحيح أو خطأ مع التعليل في الحالتين في حدود سطرين.

- يتم التعويض في المسؤولية العقدية عن الضرر المباشر غير المتوقع. (02 ن)خطا
- يتم التعويض عن الضرر المباشر المتوقع
- تطبق نظرية الظروف الطارئة على العقود الفورية و تجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلا (02 ن):
- خطا ، تطبق النظرية على العقود المستمرة و تجعل تنفيذ الإلتزام مرهقا و ليس مستحيلا .
- لا يوجد فرق بين المسؤولية العقدية و التقصيرية من حيث التضامن و التقادم . (02 ن)خطا

هناك فرق بين المسؤوليتين :

من حيث التضامن : التضامن مفترض في المسؤولية التقصيرية عكس العقدية

من حيث التقادم : ينكس القول ان نفس الاحكام تنطبق على الحالتين